أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2017/12/20م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

هنية: قطر صاحبة موقف وقرار ونقف معها لمواقفها الثابتة تجاه شعبنا 3

"الديمقراطية" تنتقد اجتماع رام الله وعدم اتخاذ أي قرارات 4

قيادي بفتح: دول شقيقة أفشلت عقد قمة عربية بشأن القدس 5

وفدان فلسطينيان الى روسيا والصين للبحث عن راع جديد 6

القدس وتجلّي الانحطاط العربي..... 7

فلسطينيو الخارج: قرارات قيادة السلطة اتجاه القدس باهتة 9

المالكي: ما يسمى صفقة القرن أصبح من الماضي..... 10

عباس يبحث مع الجبير بالرياض "سبل الرد" على إعلان ترمب..... 12

فرصٌ ضئيلة أمام السلطة الفلسطينية في إيجاد راعٍ جديد لعملية السلام بديلاً عن أمريكا..... 13

قبل لحظة من تحول غزة إلى الصومال.. خبير إسرائيلي يدعو لتدخل عسكري دولي لإنهاء حماس 16

ترامب والقدس والدروس..... 18

ما خفي في قرار ترامب بشأن القدس 22

نحو نسخة كفاحية فلسطينية خامسة 25

هنية: قطر صاحبة موقف وقرار ونقف معها لمواقفها الثابتة تجاه شعبنا

غزة – خدمة قدس برس 19\12\2107

أكد رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية "حماس"، إسماعيل هنية، أن الشعب الفلسطيني سيسقط قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الذي اعترف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، مشدداً على أنه لا مستقبل له على الأرض الفلسطينية.

وجاءت تصريحات هنية خلال مشاركته في احتفال في غزة بحضور السفير القطري محمد العمادي بمناسبة اليوم الوطني لدولة قطر.

وقال هنية: "قطر صاحبة موقف وقرار ونقف معها لمواقفها الثابتة تجاه شعبنا"، مضيفاً: "قطر وقفت مع غزة حينما تخلى عنها كثير من الناس، وأميرها زار غزة ليكسر الحصار السياسي".

وتابع: "إن دعم دولة قطر لشعبنا الفلسطيني هو بمثابة دعم لنا، ولن نخذل من وقف معنا".

كما أكد على أن دولة قطر وقفت مع قطاع غزة حينما تخلى عنه الكثير، مشيراً إلى أن قطر لم تدعم "حماس" ولا أي فصيل فلسطيني، بل دعمت الشعب كلّه.

وتحتفل قطر باليوم الوطني هذا العام تحت شعار "أبشروا بالعز والخير".

وأعلنت السعودية والإمارات والبحرين ومصر، في 5 حزيران (يونيو) 2017، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وإغلاق منافذها الجوية والبحرية معها، فارضة بذلك حصارًا على الدوحة متهمة إياها بـ "دعم الإرهاب"، وهو ما نفته قطر جملة وتفصيلا.

"الديمقراطية" تنتقد اجتماع رام الله وعدم اتخاذ أي قرارات

غزة – صفا 2017\12\19

انتقدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين اليوم الثلاثاء انتهاء الاجتماع "القيادي" الفلسطيني الليلة الماضية في مدينة رام الله دون نتائج محددة، مؤكدة أن تغييب الهيئات الرسمية ذات الصلاحية باتخاذ القرار ومنها اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي سياسة خطيرة تلحق الضرر بالقضية.

واستهجنت الجبهة في بيان لها انتهاء اجتماع رام الله "دون أية قرارات وإجراءات ملموسة للرد على السياستين الإسرائيلية والأميركية، بشأن القضية الوطنية خاصة القرار الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، و(بحائط البراق) جزء من الكيان الإسرائيلي".

وقالت إن "ما عقد في رام الله لم يكن اجتماعاً للقيادة الفلسطينية المتعارف عليها وطنياً والتي تضم رئيس اللجنة التنفيذية وأعضاءها والأمناء العامين ورئيس المجلس الوطني".

وأضافت أن اجتماع رام الله، الذي وصف «بالقيادي» هو الاجتماع الأول الذي تدعو له القيادة الرسمية الفلسطينية منذ القرار الأمريكي ما يؤشر الى خطورة سياسة تغييب المؤسسات الفلسطينية، وبشكل خاص اللجنة التنفيذية.

وأشارت إلى أن اجتماع رام الله لم يحدد موعداً لعقد اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني لمنظمة التحرير وأبقى الأمر معلقاً، ما يؤكد إصرار القيادة الرسمية على تغييب المؤسسة الفلسطينية ذات الصلاحيات، وعلى اعتماد سياسة الانتظار والتأجيل.

وأكدت أن ذلك "يمثل تجاهلا تاما لصوت الغضب لجماهير شعبنا في انتفاضة القدس والحرية الداعية إلى وقف الرهان على المفاوضات، وإتباع سياسة جديدة، تستند إلى ما اتخذه المجلس المركزي سابقا" بشأن سحب الاعتراف بإسرائيل ووقف التنسيق الأمني.

وختمت الجبهة بيانها مؤكدة أن سياسة الانتظار والتأجيل وتغييب المؤسسات الفلسطينية ذات الصلاحية بالقرار الوطني، وفي مقدمها اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، ليس من شأنها أن تطمئن جماهير شعبنا، إلى أن القيادة الرسمية الفلسطينية عازمة حقاً على استخلاص الدروس من التجارب المرة لاتفاق أوسلو وارتهاناته.

قيادي بفتح: دول شقيقة أفشلت عقد قمة عربية بشأن القدس

القدس المحتلة– وكالات عربي21 2017\12\19

كشف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، محمد اشتية، عن أن دولا عربية أفشلت عقد قمة عربية طارئة، بسبب رفضها ذلك رغم قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس المحتلة "عاصمة لإسرائيل"، ونيته نقل سفارة بلاده إلى المدينة.

جاء ذلك وفق ما نقله تلفزيون فلسطين، مساء الاثنين، حيث قال اشتية: "طلبنا عقد قمة عربية من أجل القدس، ولكن بعض الدول العربية رفضت ذلك"، دون أن يسمي هذه الدول.

وأشاد اشتية بموقف الملك الأردني عبد الله الثاني ابن الحسين، قائلا: "إن الملك عبد الله ذهب إلى القمة الإسلامية باعتباره رئيس القمة العربية، الأمر الذي جعل قمة إسطنبول قمة عربية إسلامية".

المجلس المركزي

وفي معرض حديثه لتلفزيون فلسطين، قال اشتية إن القيادة الفلسطينية اتخذت قرارا بعقد المجلس المركزي، مضيفا أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي أبديتا ترحيبهما بقرار عقد المركزي وتأييدهما له وأنهما ستحضران.

وكشف عن أنه "تم اليوم شيء مهم وهو تشكيل لجنة ستتابع جميع القرارات المتعلقة بقرار ترامب، إضافة إلى دراسة ما يتعلق بعقد المجلس المركزي".

وقال: "المجلس مناط به أن يأتي برؤية سياسية جديدة، ومراجعة جدية لكل المسار السياسي الذي سرنا عليه منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى يومنا هذا".

وفدان فلسطينيان الى روسيا والصين للبحث عن راع جديد

بيت لحم –معا– 2017\12\19

توجه وفدان فلسطينيان إلى روسيا والصين اليوم في إطار التحرك السياسي الذي تقوم به القيادة ردا على الإعلان الأمريكي بشأن القدس .

وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد مجدلاني إن الوفدين سينقلان رسالة من الرئيس محمود عباس إلى كل من روسيا والصين مفادها إيجاد رعاية دولية جديدة لعملية السلام، وفي إطار الأمم المتحدة بديلا عن الرعاية الأمريكية .

وأوضح مجدلاني في حديث لإذاعة صوت فلسطين أن الوفدين سيعقدان خلال زيارتهما لقاءات مع عدد من المسؤولين الصينيين والروس .

ويرأس الوفد المتوجه إلى الصين عضو تنفيذية المنظمة أحمد مجدلاني، فيما يضم الوفد إلى روسيا كلا من مستشار الرئيس للعلاقات الخارجية نبيل شعث وعضو اللجنة التنفيذية صالح رأفت ونائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية قيس عبد الكريم وأمين عام حزب الشعب بسام الصالح.

ونفى أحمد مجدلاني نفيا قاطعا عقد أي لقاءات مع مسؤولين إسرائيليين في موسكو والصين خلافا لما تحدثت عنه صحيفة هآرتس معتبرا ما أوردته الصحيفة مجرد تسريبات إعلامية ملفقة للإيحاء بأن العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في أفضل حال.

القدس وتجلّي الانحطاط العربي

ساري عرابي عربي21 2017\12\19

لم تخترق المواقف العربية حاجز الوهن الذي رفع عليه دونالد ترامب إعلانه باعتراف بلاده بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وتوقيعه قرار نقل سفارة بلاده من "تل أبيب" إلى القدس.

ظلت المواقف العربية على وهنها، وجاءت القمة الإسلامية في إسطنبول لتكون تظاهرة خطابية ناقصة وشاحبة. وأمّا مشروع القرار الذي تقدّمت به المجموعة العربية لمجلس الأمن، من خلال مصر، فكان في حقيقته تراجعا عن تهديدات الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس في كلمته في مؤتمر إسطنبول التي دعا فيها للتوجّه إلى مجلس الأمن وفق المادة 3/27 من البند السادس لميثاق الأمم المتحدة؛ لإبطال الإعلان الأمريكي بخصوص القدس، فلم ينصّ مشروع القرار المصري المُقدَّم على ذكر الولايات المتحدة وإعلان رئيسها، وأتاحت آليته للولايات المتحدة استخدام حقّها في النقض.

باختصار لا مواقف رسمية عربية تنهض لمواجهة الإعلان الأمريكي الاستعماري الجديد، ولا شيء يتجاوز البلاغة الخطابية في مواقف الدول الإسلامية، وأمّا الموقف الفلسطيني الرسمي فقد تخبّط بين تصريحات متناقضة، ما بين نعي العملية السلمية ومشروع حل الدولتين، والعودة للتأكيد على التمسك بالعملية السلمية، واتسم بالحذر والتحفظ في السماح بمقاومة شعبية مؤثّرة، ولم يتقدّم للأمام لإنجاز وحدة وطنية ينبني عليها برنامج نضالي يواجه هذا التحدّي.

بالنظر إلى وعود ترامب الانتخابية، وتحدّياته الداخلية، وخطّته للقضية الفلسطينية التي يتواتر الحديث عنها، وعلاقاته الخاصّة ببعض الحكام العرب، والتردّي الرسمي العربي غير المسبوق، واجتهاد بعض الحكام العرب في مسخ الرأي العام في بلادهم، وفي الانسلاخ من بقية مبادئ الالتزام العربي.. بالنظر إلى ذلك، لم يكن ترامب ليتوقع أكثر مما ووجه به حتى الآن.

ليس ثمّة معنى لكل ذلك من انحدار غير مسبوق في الموقف الرسمي العربي، سوى أنّ هذا الموقف قد باع لترامب قضية القدس، مقابل مكتسبات متوهمة في صراعات داخلية، أو حسابات خارجية واطئة ودنيئة، والانحدار في هذه الحالة غير مسبوق في الدرجة لا في النوع، فقد كانت القضية الفلسطينية تاريخيّا صُرّة الذهب الذي يُدفع الثمن منه لاكتساب تأييد أمريكي.

ولو أخذنا الجانب التاريخي في التفريط الرسمي العربي بالقضية الفلسطينية، ومحاولات تحطيم مقاومة الفلسطينيين، ثم التآمر على مقاومتهم داخل الأرض المحتلة، وقبل ذلك الهزائم العربية التي ضيّعت فلسطين، والمكاسب الرخيصة التي دُفع ثمنها من "الكيس الفلسطيني"، ثم نظرنا إلى الممكنات العربية الفعلية، بما في ذلك ما مارسته بعض الدول العربية للضغط على الغرب أو محاولات التأثير عليه في قضايا أخرى لها، رخيصة وتافهة، لقلنا إن تلك الدول وأنظمتها وحكامها قد باعوا فلسطين مرّات عدّة.

يعيدنا ذلك إلى الموقف من هذه الأنظمة والحكومات، والترابط العضوي بين القضايا العربية الداخلية وبين القضية الفلسطينية، فالتردّي العربي في القضية الفلسطينية تجلٍّ لانحطاط الأنظمة والحكومات العربية، والأثمان التي تُدفع من القضية الفلسطينية؛ لا تنعكس في الوقائع العربية إلا مزيدا من التخلف والتراجع والاستبداد والافتراق.

وأمّا الموقف الفلسطيني الرسمي، وبالإضافة لأسبابه الذاتية التي تجعله بهذا القدر من الضعف والتردّد، فإنّه لا يلحظ ما يمكن أن يستند إليه عربيّا لدعم مقاومة فلسطينية شعبية مؤثّرة، ومفتوحة ومستمرّة، أو ما يمكنه أن يدعم برنامجا وطنيّا يجمع فرقاء الساحة الفلسطينية لمواجهة الإعلان الأمريكي، والدفع ببديل نضاليّ للفشل النهائي والمحتّم للعملية السياسية ومشروع حل الدولتين، والتي تحوّلت أخيرا إلى خطة غامضة لترامب، تدعمها بعض الدول العربية، وتهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية!

وإذا كانت القدس قد أشارت إلى عمقها الكامن في وجدان العرب والمسلمين، فإنّها لم تزل تؤكّد على مأساتها العربية. وإذا كانت الأنظمة والحكومات العربية قد وجدت فلسطين بئرا آخر للنفط، تبيع منه ثمن حاجاتها من الولايات المتحدة، فإنّها في المقابل لم تنجز لشعوبها، أو للمنطقة العربية، سوى هذا البؤس والخراب، وهذا لا يعيد التأكيد على أن القضية الفلسطينية مركزية للعرب في ذاتها فحسب، وإنما على تداخلها المعقّد مع قضاياهم وأوضاعهم، وأن أزمتنا نحن العرب، مركّبة من الاستعمار ومن هذه الأنظمة والحكومات.

فلسطينيو الخارج: قرارات قيادة السلطة اتجاه القدس باهتة

الرسالة نت 2017\12\19

انتقد أنيس القاسم رئيس مؤتمر "فلسطينيو الخارج"، قرارات وسلوك قيادة السلطة اتجاه الموقف الأمريكي من اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، واصفًا إجراءاتها بـ"المترددة والباهتة".

وقال القاسم في حوار خاص بـ"الرسالة نت" ستنشر تفاصيله في وقت لاحق، إنّ قيادة السلطة الفلسطينية لم تتخذ قرارات جريئة ضد إعلان ترامب القدس عاصمة للاحتلال، كما وأنها لم تضع خطة عمل شعبية لمواجهة هذه القرار.

وأضاف: " قيادة السلطة الفلسطينية لم تستفد من التظاهرات العربية والأوربية لدعم قضية القدس، من خلال حشد الطاقات العربية والأوربية لإبطال قرار الرئيس الأمريكي ترامب، ودعم هذه المظاهرات حتى تضغط على رؤسائهم بوقف هذا القرار".

وطالب القيادة الفلسطينية بالتفكير في اتخاذ قرارات مناسبة للقضية الفلسطينية، وكذلك تضاهي قوة القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال، وكذلك نقل السفارة إليها.

ورأى أن الجماهير الفلسطينية "لا تزال مترددة وفي حالة ضياع لعدم وجود قيادة موحدة تقودها"، لافتا إلى أن قيادة السلطة لم تتخذ أي قرار على أرض الواقع سوى التصريحات الإعلامية الباهتة.

المالكي: ما يسمى صفقة القرن أصبح من الماضي

رام الله- "القدس" دوت كوم- 2017\12\20

قال وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي إن الولايات المتحدة الأميركية بإجهاضها لمشروع القرار الخاص بالقدس تكون اختارت الوقوف إلى الجانب الخطأ من التاريخ وانحازت للاستعمار.

جاء ذلك خلال وداعه سفير جمهورية مصر العربية لدى دولة فلسطين سامي مراد، اليوم الثلاثاء، في مكتبه بمقر وزارة الخارجية في مدينة رام الله، بحضور بحضور وكيل الوزارة تيسير جرادات، ومدير إدارة الشؤون العربية مستشار أول فايز أبو الرب، ومديرة المراسم المستشار أول عبير الرمحي.

وأضاف المالكي، "أن قيام الولايات المتحدة الأميركية بإجهاض مشروع القرار المقدم من مصر إلى مجلس الأمن لحماية وضع القدس باستخدامها حق النقض (الفيتو) تكون اختارت الوقوف على الجانب الخطأ من التاريخ، والانحياز للاستعمار والظلم، وكل ما يقوض جهود السلام في الشرق الأوسط والعالم"، مشيرا إلى أن "ما يسمى بصفقة القرن أصبح من الماضي".

وتابع أن الرد الفلسطيني على "الفيتو" الأميركي كان واضحا، من خلال الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية لتجسيد الشخصية القانونية لدولة فلسطين وتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي، مؤكدا أن "الولايات المتحدة الأميركية لم تعد وسيطا نزيها نثق به او نأتمنه على مستقبلنا".

وأشاد الوزير المالكي بالدور المصري الداعم للقضية الفلسطينية، خاصة خلال التطورات الأخيرة بعد إعلان الإدارة الأميركية اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل والقرار الخاص بنقل السفارة الأميركية إليها، مشيرا الى الدور المصري المساند والداعم للقضية الفلسطينية في جميع المحافل الدولية، الذي لعبه الرئيس عبد الفتاح السيسي في دعم المواقف الفلسطينية من خلال التواصل بين القيادتين الفلسطينية والمصرية، كما أشاد بدور الإعلام المصري في دعم الموقف الفلسطيني.

من جانبه، نقل السفير مراد للوزير المالكي رسالة من نظيره المصري سامح شكري، مشيدا بدور المسؤولين في وزارة الخارجية والمغتربين في تسهيل مهامه خلال عمله كسفير لدى دولة فلسطين.

وأكد أن القضية الفلسطينية هي قضية مصر الأولى، وهي في عمق الأمن القومي المصري، مشددا على موقف بلاده الرسمي والشعبي المساند للحقوق الفلسطينية وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي سياق منفصل، تقبل الوزير المالكي أوراق اعتماد القاصد الرسولي لدى دولة فلسطين المطران ليوبولدو جيريللي، في مكتبه بمدينة رام الله، بحضور مساعد وزير الخارجية والمغتربين لقطاع متعدد الأطراف السفير عمار حجازي، وسفير دولة فلسطين لدى الفاتيكان عيسى قسيسية، ومديرة المراسم الرمحي.

ووضع المالكي ضيفه في صورة التطورات الأخيرة والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة بحق المواطنين الفلسطينيين، من خلال استمرارها بسياستها الاستيطانية التوسعية خاصة في مدينة القدس لعزلها عن محيطها العربي والتعجيل في تهويد المدينة المقدسة والعمل على إنهاء حل الدولتين.

وأشار إلى أن إعلان الإدارة الأميركية اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها، كان بمثابة مكافئة لإسرائيل على سياستها الاستعمارية الاحلالية، الأمر الذي أفقد الإدارة الأميركية دور الوسيط في أي عملية سياسية مستقبلية.

وأشاد المالكي بالعلاقات الثنائية التي تربط فلسطين بالفاتيكان، معربا عن أمله بأن تحقق خلال توليه ازدهارا.

من جانبه، أكد جيريللي سعيه للعمل على تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين فلسطين والفاتيكان.

عباس يبحث مع الجبير بالرياض "سبل الرد" على إعلان ترمب

الرياض – صفا 2017\12\19

بحث الرئيس محمود عباس مع وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، الثلاثاء، "سبل الرد" على إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الاعتراف بالقدس "عاصمة لإسرائيل".

ووصل عباس، في وقت سابق اليوم، إلى العاصمة السعودية الرياض، في زيارة رسمية، لم يعرف مدتها.

وكان في استقبال عباس، نائب أمير منطقة الرياض محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز آل سعود، ووزير الخارجية عادل الجبير، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية "وفا".

وقالت إن عباس عقد اجتماعًا مع الجبير، فور وصوله، وتم التباحث فيه حول موضوع إعلان ترمب الاعتراف بالقدس "عاصمة لإسرائيل"، و"سبل الرد "على هذا الإعلان.

ويرافق "عباس" في زيارته، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" رئيس هيئة الشؤون المدنية حسين الشيخ، ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج، وسفير فلسطين لدى السعودية باسم الآغا.

وذكرت الوكالة أن عباس سيلتقي خلال زيارته الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي العهد محمد بن سلمان، من دون تحديد موعد.

وأعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب يوم 6 من ديسمبر/كانون الأول الجاري، اعترافه بالقدس (بشقيها الشرقي والغربي) "عاصمة لإسرائيل"، والبدء بنقل سفارة واشنطن إلى المدينة المحتلة.

فرصٌ ضئيلة أمام السلطة الفلسطينية في إيجاد راعٍ جديد لعملية السلام بديلاً عن أمريكا

بقلم أحمد أبو عامر المينيتور 19\12\2017

مدينة غزّة – قطاع غزّة – أثار قرار الرئيس الأميركيّ دونالد ترامب الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركيّة إليها، حالة غضب عارمة في أوساط الفلسطينيّين الذين قرّروا البحث عن راعٍ جديد لعمليّة السلام بديلاً عن الولايات المتّحدة الأميركيّة واعتبروا أنّ قرار دونالد ترامب جرّدها من أهليّتها كراعية لعمليّة السلام في الشرق الأوسط.

وقال الرئيس الفلسطينيّ محمود عبّاس في كلمة أمام القمّة الإسلاميّة الطارئة، التي عقدت في 13 كانون الأوّل/ديسمبر الجاري باسطنبول: "إنّ إعلان ترامب انتهاك صارخ للقانون الدوليّ والاتفاقيّات الموقّعة، وأؤكّد رفضنا لهذا القرار الباطل الذي صدمتنا به الولايات المتّحدة، وجاءت لنا ليس بصفقة العصر، بل بصفعة العصر، لتكون قد اختارت أن تفقد أهليّتها كوسيط، وإنّنا لن نقبل بأن يكون لها دور في عمليّة السلام لأنّها منحازة كل الانحياز لإسرائيل".

وسبقت موقف محمود عبّاس ذلك، تصريحات لوزير الخارجيّة الفلسطينيّ رياض المالكي، الذي قال في كلمة أمام الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء الخارجيّة العرب الذي عقد في 9 كانون الأوّل/ديسمبر الجاري بالقاهرة: "ترامب استسهل القرار فرفضه العالم، وبرّر خطيئته ببدع دينيّة فعزل نفسه وبلده عن لعب أيّ دور محتمل في عمليّة السلام، أكان اليوم أم في المستقبل".

من جهته، أكّد عضو اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة أحمد مجدلاني لـ"المونيتور" أنّ السلطة الفلسطينيّة لا يمكنها العودة إلى الرعاية الأميركيّة المنفردة لعمليّة السلام والمنحازة لإسرائيل في كلّ مواقفها.

وبيّن أحمد مجدلاني أنّهم كقيادة فلسطينيّة يبحثون مع الدول العربيّة وبعض دول العالم عن راعٍ جديد، ومن ضمن ما يمكن أن يذهبوا إليه في هذا الاتجاه لجنة الرباعيّة الدوليّة، بعد العمل على توسعتها وضمّ بعض الدول العربيّة التي ترغب بالمشاركة في تلك العمليّة، إليها.

ولم يستبعد مجدلاني أن تتعرّض السلطة لضغوط سياسيّة وماليّة كبيرة، مشيراً إلى أنّ الكونغرس الأميركيّ وافق بالإجماع على تعليق المساعدات الماليّة للسلطة الفلسطينيّة تحت ذريعة ذهاب تلك الأموال لأسر الشهداء والأسرى، واعتبر ذلك ابتزازاً غير مقبول.

وفي السياق ذاته، رأى عضو اللجنة المركزيّة لحركة "فتح" عبّاس زكي في حديث مع "المونيتور" أنّ خيارات الفلسطينيّين في الردّ على قرار ترامب عديدة، ومن ضمنها: القرار النهائيّ بعدم لقاء الرئيس الفلسطيني أو أي من المسئولين في السلطة لنائب الرئيس الأميركيّ مايك بنس الذي كان من المقرّر أن يصل إلى الشرق الأوسط في نهاية الشهر الجاري قبل أن يؤجل زيارته حتى منتصف شهر كانون الثاني/يناير، ووقف أي اتصالات مع الإدارة الأميركيّة إلى حين التراجع عن قرار ترامب، والسعي للانضمام إلى المنظّمات الدوليّة، إضافة إلى التصعيد الميدانيّ ضدّ إسرائيل، وصولاً إلى العصيان المدنيّ.

وأوضح أنّ السلطة الفلسطينيّة تعي أنّ لكلّ تلك الخيارات ثمناً، وفي مقدّمتها وقف الدعم الماليّ من قبل أميركا وبعض الدول المانحة التي تتماها سياساتها مع الولايات المتّحدة، مشيراً إلى أنّ السلطة تبحث منذ اليوم عن بدائل عربيّة وإسلاميّة لسدّ أيّ عجز ماليّ قد يحدثه وقف المساعدات الماليّة من أميركا وغيرها من الدول.

هذا وأقرّ مجلس النوّاب الأميركيّ بالإجماع في 5 كانون الأوّل/ديسمبر الجاري مشروع قانون (تايلور فورس) لوقف المساعدات الماليّة الأميركيّة للسلطة الفلسطينيّة، والتي تقدّر بـ300 مليون دولار سنويّاً، ما لم تتّخذ الأخيرة خطوات لوقف تحويل جزء من تلك الأموال لأهالي الشهداء والأسرى الفلسطينيّين.

واعتبر أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة الأزهر بغزّة ناجي شراب في حديث مع "المونيتور" أنّ إيجاد بديل عن أميركا كراعية للسلام في الشرق الأوسط غير ممكن، لا سيّما أنّ كلّ الأطراف التي يمكن أن تقوم بهذا الدور أدوارها في الأصل مكمّلة للدور الأميركيّ، وتحديداً الرباعيّة الدوليّة، وقال: إنّ قرار ترامب قد يفقد أميركا القيام بدورها في عمليّة السلام، ولكن لا يمكن إيجاد بديل عن الدور الأميركيّ. وبالتّالي، قد نشهد تجميداً متواصلاً لعمليّة السلام لسنوات قادمة.

وتوقّع أن يحدث ضغط كبير من بعض دول العالم كروسيا والصين والاتحاد الأوروبيّ وتركيا وفرنسا على الولايات المتّحدة لجعل مواقفها أكثر واقعيّة وحياديّة وفعاليّة في عمليّة السلام مستقبلاً كي لا تتفجّر المنطقة العربيّة.

أمّا في ما يتعلّق بالمساعدات الماليّة للسلطة الفلسطينيّة، فرأى ناجي شراب أنّ أميركا يمكن أن تتفهّم الغضب الفلسطينيّ على قرار ترامب، إذا ما بقي الموقف الفلسطينيّ في إطار الغضب ولم يترجم إلى

سياسات ومواقف ضدّ أميركا وإسرائيل؛ وإلاّ فإنّ الأخيرتين قد تقومان بخطوات قويّة ضدّ السلطة، منها قطع كلّ المساعدات والدعم الماليّ المقدّمة إليها والتضييق عليها.

وتوافق الكاتب في صحيفة "الأيّام" الفلسطينيّة والمحلّل السياسيّ أكرم عطاالله مع سابقه في عدم قدرة السلطة الفلسطينيّة على إيجاد بديل آخر عن الولايات المتّحدة الأميركيّة في رعاية عمليّة السلام، كون الأخيرة هي الوحيدة في العالم من تملك القدرة على الضغط على إسرائيل لتجبرها على العودة إلى عمليّة السلام والالتزام ببعض قراراتها.

وحذّر أكرم عطاالله في حديث مع "المونيتور" السلطة الفلسطينيّة من أنّ الصدام مع الولايات المتّحدة الأميركيّة قد يضرّ أكثر ما ينفع القضيّة الفلسطينيّة، متوقّعاً أن تعطي أميركا تعليمات لبعض الدول التي تدعم السلطة الفلسطينيّة ماليّاً، ومنها دول عربيّة، من أجل وقف ذلك الدعم، ناهيك عن الخوف من إيقاف إسرائيل تحويل أموال الضرائب التي تجبيها للسلطة الفلسطينيّة من خلال الموانئ.

وفي ظلّ شحّ الخيارات أمام السلطة الفلسطينيّة للبحث عن راعٍ جديد، فيبدو أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة ستعمل على تفهّم الغضب الفلسطينيّ والعربيّ من قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وستعمل أيضاً على التخفيف من حدّته عبر تأجيل نقل مقرّ السفارة الأميركيّة إلى القدس إذا ما استمرّ الضغط العربيّ والإسلاميّ على الإدارة الأميركيّة، وهو ما قد يمثّل مخرجاً لائقاً للسلطة الفلسطينيّة بعد ذلك الغضب.

قبل لحظة من تحول غزة إلى الصومال.. خبير إسرائيلي يدعو لتدخل عسكري دولي لإنهاء حماس

القدس المحتلة / سما / 2017\12\20

استعرض خبير إسرائيلي، مدى تأثير سياسية "تنقيط" الصواريخ على الإسرائيليين المقيمين بالقرب من قطاع غزة الذي يعاني من وضع إنساني كارثي، وهو ما يتطلب – وفق تقديره – أن تحشد "تل أبيب"، من أجل تدخل عسكري إنساني دولي لإزالة "حماس".

ضربة وقائية

ولفت الخبير الإسرائيلي في الشؤون الدولية، نداف إيال، إلى تأثير سياسية "تنقيط" الصواريخ التي تنطلق من قطاع غزة، على الأراضي المحتلة التي تسيطر عليها "إسرائيل"، والتي بدورها تعتبر "كتعذيب متواصل"، للإسرائيليين الذين يهرعون للملاجئ.

وبسبب حالة الغليان التي تجتاح الأراضي الفلسطينية بعد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بمدينة القدس المحتلة "عاصمة لإسرائيل"، رأى إيال في مقال له بصحيفة "يديعوت أحرنوت" العبرية، أنه "لن يفاجأ أحد من جولة قتال أخرى في الجنوب، مع ضرورة وجود تفكير متجدد هذه المرة".

ولفت إلى أن "القانون الدولي يحظر استخدام القوة بين دولتين إلا في حالتين؛ الدفاع عن النفس والتدخل العسكري بإذن من مجلس الأمن الدولي، وهنا يمكن اعتبار أن أي ضربة وقائية تأتي ضمن مفهوم الدفاع عن النفس".

كما نشأ في العقود الأخيرة، استثناء آخر على حظر استخدام القوة؛ وهو "التدخل الإنساني، ومثل هذا التدخل يمكنه أن يكون قانونيا حتى لو لم يكن دفاعا عن النفس وحتى لو لم يقره مجلس الأمن".

وبشأن قطاع غزة الذي تحكمه "حماس"، فهو "يعاني من وضع إنساني كارثي يقف على الحافة؛ وهذا ما يتفق عليه الجيش الإسرائيلي والأمين العام للأمم المتحدة"، بحسب الخبير الإسرائيلي الذي نوه أنه "كان يفترض بالمصالحة الفلسطينية أن تحسن الوضع، لكنها عمليا انهارت".

إعادة احتلال القطاع

ولهذا "الوضع الرهيب، الذي يعاني منه سكان قطاع غزة، معان استراتيجية وعملية بالنسبة لإسرائيل، فهي التي بادرت إلى التغيير الأساس في وضع غزة، مرتين؛ الأولى عندما عقدت اتفاقات أوسلو، والثانية عندما قررت فك الارتباط"، بحسب إيال.

وزعم أن "أهل غزة المؤيدين لحماس، ما زالوا يواصلون دفع الثمن بسبب سياسة الإغلاق الإسرائيلية"، موضحا أن "الكارثة الإنسانية التي يعاني منها القطاع، ستلقى على بوابة إسرائيل؛ وهذا ما سيحصل".

وأشار الخبير إلى "إمكانية أن تصبح غزة مثل الصومال، وفي مثل هذا الوضع فإن حماس نفسها كفيلة بأن تستفيد من قدرتها الناجعة على التحكم بالمنظمات المختلفة في القطاع؛ كتلك التي تطلق الآن الصواريخ نحو إسرائيل".

وبناء على ذلك، رأى إيال، أن "المطلوب هو تدخل دولي عسكري إنساني في قطاع غزة، يزيل حكم حماس، وإسرائيل هنا ليست مرشحة جيدة لمثل هذا التدخل؛ فهي ستعني محاولة إعادة احتلال القطاع، وحماس على أي حال هي عدوها المرير".

وتابع أنه من الواضح، أن "مصر أو الجامعة العربية، وحتى السلطة الفلسطينية لا يرغبون في مثل هذا التدخل العسكري، وبالطبع الغرب كذلك"، مشددا على أهمية أن "تقود إسرائيل هذا النهج وتحاول أن تجد له مؤيدين، لأن مثل هذا التدخل ضرورة للإسرائيليين المقيمين في الجنوب".

ترامب والقدس والدروس

حسن نافعة الحياة 2017\12\20

اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل والمطالبة بنقل السفارة الأميركية إليها هو في الأصل قرار قديم أصدره الكونغرس في عام 1995. وعلى رغم تعهد المرشحين لانتخابات الرئاسة الأميركية التي أجريت منذ ذلك الحين بالشروع في اتخاذ إجراءات لتنفيذ هذا القرار فور توليهم مقاليد السلطة التنفيذية، فإن الرؤساء الذين تعاقبوا على البيت الأبيض لم يتمكنوا من الوفاء بما تعهدوا به وآثروا تأجيل تنفيذه لأسباب تتعلق بالمواءمة السياسية. هو إذن قرار مؤجل احتاج فقط إلى رئيس أكثر إقداماً وجرأة، أو بالأحرى أكثر تهوراً. ولأن ترامب يتصور أنه ذلك الرئيس المنتظر والمختلف، فقد قرر أن يحسم ما لم يستطعه أي ممن سبقوه، واضعاً العالم كله أمام أمر واقع جديد. لذا لن يجرؤ أحد داخل الولايات المتحدة على مجرد التفكير في التراجع عنه، مهما بلغت حدة المعارضة في الخارج، ويبدو أن قادة الدول العربية كانوا قد استسلموا لذلك الوهم اللذيذ الذي جعلهم يعتقدون باستحالة إقدام أي رئيس أميركي، مهما بلغت به الجرأة، على اتخاذ قرار بمثل هذه الدرجة من الخطورة. لذا أتمنى أن يكون قرار ترامب «صفعة» تعيد تذكير القادة العرب ببعض الحقائق البديهية حول طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، وفي مقدمها أن الولايات المتحدة وإسرائيل كيان واحد غير قابل للانفصام.

كان الرئيس المصري انور السادات صاحب مقولة شهيرة تؤكد أن الولايات المتحدة «تملك 99 في المئة من أوراق الحل»، لكن هل طرح على نفسه، قبل أن يروج لهذه المقولة، أسئلة بديهية يفترض أن تترتب عليها منطقياً، بافتراض اقتناعه شخصياً بصحتها، قبل أن يستقر رأيه على القبول بدور أميركي منفرد في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي عقب حرب 1973 مباشرة، والاستغناء عن الدورين السوفياتي والأوروبي على رغم أهميتهما القصوى في ذلك الوقت؟ من هذه الأسئلة: 1- هل ترغب الولايات المتحدة حقاً، أو تسعى فعلاً، أو تحرص صدقاً، على التوصل إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو نوع الحل الذي تطمح إلى تحقيقه؟ وهل يختلف أم يتطابق مع الحل الذي تريده إسرائيل؟ وما الذي ترغب الولايات المتحدة أو تستطيع القيام به في حال اختلافها مع إسرائيل حول شكل الحل «المطلوب»؟ هل تنوي ممارسة الضغط على اسرائيل لحملها على قبول «حل وسط»؟ وهل تستطيع ممارسة مثل هذا الضغط فعلاً؟

لا أعتقد أن السادات طرح هذه الأسئلة على نفسه، وذلك لسبب بسيط وهو أني أشك كثيراً في أنه كان مقتنعاً بالمقولة التي اخترعها وراح يرددها بكثرة. ففي تقديري أنه أطلق هذه المقولة للتغطية على قراره بالتفاوض المباشر مع إسرائيل التي كان يدرك يقيناً أنها لا ترغب في تسوية شاملة في هذه المرحلة وأن أقصى ما يستطيع الحصول عليه منها هو استرداد سيناء منزوعة السلاح في مقابل معاهدة سلام منفردة، وهو ما حدث فعلاً. ويبدو أننا لم ننتبه بما فيه الكفاية إلى أن السبب الرئيس وراء حرص السادات على أن يتم التفاوض المباشر مع إسرائيل تحت رعاية أميركية منفردة، لا يعود الى اقتناعه بأن الولايات المتحدة ستكون وسيطاً نزيهاً ومحايداً، وإنما لرغبته في أن تكون هي الضامن الرئيس لأي تسوية ثنائية يمكن التوصل إليها.

ليس مستبعداً بالطبع أن يكون الرئيس السادات، شأنه في ذلك شأن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وبقية القادة العرب الذين تفاوضوا لاحقاً مع إسرائيل، قد راهن على دور أميركي ضاغط على الأخيرة، اعتقاداً منه أنه سيكون ضرورياً للتوصل إلى تسوية تبتعد ولو قليلاً من الإملاءات الإسرائيلية. غير أن هذا الرهان، وبصرف النظر عن القناعات الحقيقية للرئيس السادات ولمن سار على نهجه من القادة العرب، لا يستقيم مطلقاً، لا مع الحقائق التاريخية ولا مع موازين القوة التي حكمت البحث عن تسوية القضية الفلسطينية. ففي كل المراحل التي مرت بها محاولات البحث عن هذه التسوية، بدءاً بمشروع التقسيم الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947 وحتى مفاوضات الحل النهائي التي جمعت عرفات بإيهود باراك في كامب ديفيد عام 2000، تحت الرعاية المباشرة للرئيس بيل كلينتون في الأيام الأخيرة من ولايته الثانية، انحاز الموقف الأميركي الى وجهة النظر الإسرائيلية على طول الخط وموورست بالفعل ضغوط أميركية مكثفة، لكن على الطرف أو الأطراف العربية دائماً، وليس على الطرف الإسرائيلي أبداً.

لا يزال بعض الباحثين العرب، حين يتصدون لدراسة العلاقات الأميركية– الإسرائيلية، يصرون على تذكيرنا بأمثلة للتدليل على تباين مواقف طرفيها أحياناً، وعلى ضغوط مارستها واشنطن على إسرائيل لإجبارها على اتخاذ خطوة لم تكن تريدها، كالموقف الأميركي الضاغط على إسرائيل للانسحاب من سيناء عقب احتلالها عام 1956، أو لحملها على المشاركة في مؤتمر مدريد عام 1991 عقب حرب تحرير الكويت. غير أن هذين المثالين لا يصلحان مطلقاً للتدليل على صحة هذا الادعاء. فالضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على إسرائيل للانسحاب من سيناء عام 1957 كان امتداداً طبيعياً لموقف أميركي من

عدوان أوسع، شاركت فيه اسرائيل بالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا من دون تشاور مسبق مع الولايات المتحدة، ومن ثم لم يكن موقفاً موجهاً ضد إسرائيل بالذات ولم تكن له صلة بأي مفاوضات تجرى حول تسوية القضية الفلسطينية. أما الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على إسرائيل عام 1991 فكان لحملها على المشاركة في مؤتمر مدريد ولم يكن أبداً لإجبارها على اتخاذ موقف محدد من مفاوضات تسوية نهائية لم تكن قد بدأت بعد.

يدرك القادة العرب يقيناً حقيقة الموقف الإسرائيلي من مفاوضات التسوية النهائية، وهو موقف قديم لا جديد فيه اتضحت تفاصيله في مناسبات كثيرة، منها: 1- المفاوضات التي جرت مع مصر حول «إطار الحكم الذاتي» وانهارت بسبب رفض إسرائيل التام لفكرة الدولة الفلسطينية، وليس بسبب رفض الأردن المشاركة في هذه المفاوضات، كما يدعي البعض. 2- المفاوضات التي جرت بين عرفات وباراك برعاية كلينتون عام 2000، وانهارت بسبب الموقف الإسرائيلي المتعنت من قضيتي القدس واللاجئين. 3- المفاوضات التي جرت مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس منذ اغتيال عرفات وحتى الآن. فقد بدا واضحاً في هذه الحالات، وبما لا يدع مجالاً لأي شك، أن إسرائيل لن تقبل مطلقاً قيام دولة فلسطينية مستقلة في حدود 1967 عاصمتها القدس الشرقية، وأن الدور الأميركي يوظف دائماً للحصول على المزيد من التنازلات الفلسطينية والعربية.

لذا بات واضحاً الآن أن مسألة القدس هي أكثر القضايا المعلقة حساسية بالنسبة إلى إسرائيل، بالمقارنة بأي قضايا أخرى بما في ذلك مسألة اللاجئين. ففي إدراك العقيدة الصهيونية، لا وجود لإسرائيل من دون القدس ولا وجود للقدس من دون «الهيكل» الذي لن يكتمل المشروع الصهيوني إلا بإعادة بنائه ولو فوق أنقاض المسجد الأقصى. كما أصبح واضحاً أن إسرائيل تدرك أنه لن يكون بمقدورها استكمال المشروع الصهيوني إلا إذا ضمنت انحيازاً أميركياً مطلقاً لموقفها من قضايا التسوية النهائية، وبخاصة من قضيتي القدس واللاجئين. وفي هذا السياق يمكن فهم حالة النشوة التي استبدت بنتانياهو عقب صدور قرار ترامب الأخير. فهذا القرار يعني بالنسبة إليه أن الولايات المتحدة باتت تعترف أن القدس الشرقية ليست أرضاً محتلة ويتعين من ثم استبعاد أي حديث عن انسحاب إسرائيلي منها في أي مفاوضات مقبلة. ربما يقبل نتانياهو فقط مناقشة وضع المسجد الأقصى، استناداً إلى أفكار قديمة معروفة تستهدف إدخال المفاوض العربي من جديد في متاهة نقاش عقيم حول أهمية التمييز بين «السيادة فوق الأرض»، و «السيادة تحت

الأرض». ولأن إسرائيل تدرك أن الفلسطينيين لن يقبلوا بعد الآن أن يتفاوضوا وفقاً لهذه الشروط، فهي تستعد الآن للسيناريوات الأسوأ، بل لن تتردد في افتعال عملية «إرهابية» تيتح أمامها فرصة لطرد الفلسطينيين جماعياً ونهائياً من القدس الشرقية.

هل اقتنع القادة العرب الآن أن القدس على وشك الضياع إلى الأبد، إن لم تكن قد ضاعت بالفعل، وأن استعادتها تتطلب تغيير النهج المستخدم حتى الآن في إدارة الصراع مع إسرائيل؟ وهل أدركوا الآن أن الولايات المتحدة كانت ولا تزال طرفاً رئيساً في هذا الصراع ومن ثم يستحيل أن تكون وسيطاً؟ وهل تكفي لطمة ترامب لاستفاقة النظام العربي أم أنه أصبح جثة هامدة تنتظر تصريحاً بالدفن؟

ما خفي في قرار ترامب بشأن القدس

عاطف الغمري الخليج 2017\12\20

توافق مع وجودي في واشنطن، أثناء عملي رئيساً لمكاتب «الأهرام» في الولايات المتحدة، إصدار الكونجرس قراره في أكتوبر/تشرين الأول 1995، بنقل السفارة الأمريكية من «تل أبيب» إلى القدس. يومها كانت أمامي الصورة الكاملة بتفاصيلها للقانون التي حاول الرئيس ترامب التحايل عليها، وإعطائها معنى مخالفا للحقيقة.

ثم جرى بعد ذلك، حين أصبحت مادلين أولبرايت وزيرة للخارجية، في إدارة بيل كلينتون. وقد حضرت لها – كمراسل في واشنطن – مؤتمراً صحفياً، كان لما أعلنته في المؤتمر باسم الإدارة الأمريكية، هدماً لكل ما ادعاه ترامب في قراره الأخير.

ترامب قال إن الرؤساء الثلاثة الذين سبقوه لم يجرؤا على تنفيذ قانون نقل السفارة، لكنه تحلى بالشجاعة ليضع القانون موضع التنفيذ. والحقيقة ليست كما أدعى. فالقانون الذي صدر بناء على مشروع مقدم من السيناتور بوب دول زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، هذا القانون تضمن نصاً صريحاً يقول إن للرئيس الأمريكي سلطة تعليق To wave القانون – بمعنى تجميده – إذا وجد أنه سيضر بالمصالح الأمريكية، وبأمنها القومي.

وما حدث أن حسابات كلينتون، وبوش، وأوباما، لتداعيات تطبيق القانون، على شعوب المنطقة وكل شعوب العالم الإسلامي، وردود أفعالها، منهم من نقل السفارة. واستمروا في ما سمى قانوناً بتعليق القرار.

وحين عقدت أولبرايت مؤتمرها الصحفي لتشرح فيه انفراد الولايات المتحدة بدور الوسيط النزيه Honest Broker في جهود حل الصراع بين «إسرائيل» والفلسطينيين، فقد كانت عباراتها واضحة في تحديد مواصفات الوسيط النزيه، حسب تعبيرها، بقولها إن ذلك يعنى – ضمن ما يعنيه – أن وضع القدس سيتقرر في مفاوضات الوضع النهائي، بين «إسرائيل» والفلسطينيين، وليس من جانب واحد.

ومعنى ذلك أن قرار ترامب، قد نزع عن الولايات المتحدة أهليتها، لتكون وسيطاً، بل إنه هدم الدور الأمريكي من أساسه.

وما جرى بعد ذلك من إيضاحات لاحقة، سواء من وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون، أو مندوبته في الأمم المتحدة، عن التزام ترامب بجهود الوصول إلى السلام، أو أن الولايات المتحدة لن تنحاز إلى

طرف ضد آخر، في قضية الحدود بين القدس الشرقية والغربية، هو لغو لا معنى له، فقد انحاز ترامب فعلاً لجانب «إسرائيل»، ولم يعد مؤهلاً لدور الوسيط – فما بالنا بأن يكون نزيهاً.

ويبقى السؤال: لماذا أقدم ترامب على هذه الخطوة المستفزة، متحدياً ليس الشعوب العربية الإسلامية فقط، بل أيضاً المجتمع الدولي، وحلفاءه في أوروبا، الذين رفضوا قراره، وأصروا على أن وضع القدس يتقرر في مفاوضات الوضع النهائي، وأن المواثيق والقوانين الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، تنص على أن القدس لا بد أن تكون عاصمة للدولتين «الإسرائيلية» والفلسطينية.

تلوح في المشهد الأمريكي أسباب تخص ترامب شخصياً، فالمعروف أن السياسة الخارجية، تخضع لحسابات السياسات الداخلية، وكثيراً ما تكون لحسابات الانتخابات، الغلبة في ما يقرره الرؤساء.

ومن الواضح أن ترامب يتعرض لضغوط داخلية شديدة، بدأت مع شكوك، حتى لدى الجهات القانونية، أدت إلى التحقيق في احتمال تدخل روسي في انتخابات الرئاسة الأخيرة، إضافة إلى وجود قطاعات كبيرة من الأمريكيين رافضة له منذ البداية، ما أدى إلى انخفاض شعبيته، وتدني نسبة التأييد له إلى 35% في استطلاعات الرأي.

وهناك مؤشرات على إنه أراد أن يجذب إلى صفه، شريحة من الأمريكيين لها وزنها في صناديق الانتخابات، ومعروفة بانحيازها الجنوني ل«إسرائيل»، وعدائها للعرب، وهم من يسمون تجاوزا بالإنجيليين الأمريكيين، لكن عقيدتهم تعرف باسم المسيحية الصهيونية. وهم أصحاب مذهب مسيحي وليسوا يهوداً، لكنهم يشكلون كتلة متماسكة، تلزم أعضاءها بالنزول بشكل جماعي إلى صناديق الانتخابات، للتصويت لمصلحة من يستجيب لعقيدتهم.

وعقيدة هؤلاء تقوم على الاعتقاد بأنه في حالة سيطرة اليهود على القدس بالكامل، وحدوث معركة بين العرب و«إسرائيل»، تنتصر فيها «إسرائيل» حسب تخيلهم، سيكون ذلك إيذاناً بالظهور الثاني للسيد المسيح على الأرض.

هؤلاء صوتوا لمصلحة ترامب في انتخابات الرئاسة عام 2016. ولكي نعرف حجم أصواتهم، ففي انتخابات عام 2000، بين جورج بوش، وآل جور، التي فاز فيها بوش، فقد صوت جميع أفراد هذه الطائفة لمصلحته، ورجحوا كفته، لأنهم كما قدرت الإحصاءات كانوا يمثلون 20% من الأصوات الكلية للناخبين، وهو رقم ليس بسيطاً، خاصة أن كثيرين من الأمريكيين لا يذهبون في كل انتخابات إلى صناديق الاقتراع.

وكانت هناك قوة دفع أخرى من داخل الدائرة الضيقة المحيطة بترامب، ناتجة عن اختياره شخصيات لها توجهات صهيونية، ليعهد إليهم بمسؤولية إدارة ملف الشرق الأوسط، وعملية السلام، والعلاقات «الإسرائيلية» – الفلسطينية. وهم السفير الأمريكي في «إسرائيل» ديفيد فريدمان، الذي تربطه علاقات وثيقة بالمتطرفين في «إسرائيل»، وجاريد كوشنر زوج ابنته، وله بيت في «إسرائيل»، وجيسون جرينبلات مبعوثه للشرق الأوسط، وكلهم يهود، ومن دعاة التوسع في المستوطنات وفي ضم القدس ل«إسرائيل».

تحت تأثير هذه المؤثرات، فضلاً عن أن ترامب أصمّ أذنيه عن آراء خبراء الشرق الأوسط الأمريكيين، والذين يعرفون جيداً خطورة مثل هذا القرار، على المصالح الأمريكية، فقد جاء قراره المندفع في اتجاه إرضاء «إسرائيل»، وإعطاء شرعية ضم «إسرائيل» للقدس الشرقية، وهو ما أقدمت عليه في اليوم التالي لصدور قراره، بإعلانها عن البدء بإنشاء 14 ألف مستوطنة في القدس. ولم يتضمن قرار ترامب أية تفاصيل عن كيفية تحقيق السلام، أو مراعاة حقوق الشعب الفلسطيني التي تجاهلها كلية.

نحو نسخة كفاحية فلسطينية خامسة

عيسى الشعيبي العربي الجديد 20\12\2017

مرّ الكفاح الوطني الفلسطيني بأربع مراحل كفاحية رئيسة، كل واحدة بنسخةٍ مميزةٍ عن غيرها، أو قل إن كلاً منها كان فصلاً متمماً لسابقه في مجلد الثورة الفلسطينية المعاصرة، فبدت جميعها حلقات مترابطة في السلسلة الذهبية الطويلة. وفيما اختلفت خصائص كل واحدة باختلاف الظروف الموضوعية، إلا أنها حققت معاً، وبتفاوتٍ، معظم ما كان مطلوباً منها، وها هي الثورة بطابعها الشعبي الراهن، بعد إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تقف اليوم أمام مرحلة خامسة، أحسب أنها ستكون بنسخة مغايرة لسابقاتها، بحكم ما استقته من دروسٍ وعبر مفيدة.

كان الكفاح المسلح فاتحة الدرب الفلسطيني، وأيقونته الفريدة، دفع فيه المقاومون ثمناً باهظاً، إلا أنهم جنوا في مضماره الذي انتهى بخروج الثورة من لبنان عام 1982، مكاسب تأسيسية عظيمة، لعل في مقدمتها بعث الهوية الوطنية، وانتزاع وحدانية التمثيل، وتجديد الحضور السياسي الذي حوّل الكتلة السكانية المهمشّة المعزولة، والفائضة عن جغرافيا المنطقة، إلى شعب مناضل من أجل الحرية، له تمثيله الناجز وكينونته السياسية، الأمر الذي جعل هذه المرحلة حجر الأساس لكامل البنية الفلسطينية متعددة الطوابق.

بعد ذلك جرّب الفلسطينيون، في غضون العقود الثلاثة الأخيرة، ثلاث نسخ مختلفة في نضالهم، الذي باتت الأرض المحتلة، بعد اتفاق أوسلو، حاضنته الحصرية؛ الأولى كانت انتفاضة الحجارة المجيدة، التي أفضت نهاياتها، في التحليل الأخير، إلى تأسيس أول كيان سياسي فلسطيني أعاد قلب الهرم على قاعدته الحقيقية، وأقام أول سلطة منتخبة، والثانية كانت المفاوضات المباشرة التي دامت نحو ربع قرن وظلت تراوح في مكانها. أما النسخة الثالثة فكانت الانتفاضة المسلحة عام 2000، التي كانت نتائجها وبالاً على الشعب، وعلى سلطته، ومشروعه الاستقلالي المتعثر.

بمعنى آخر، جرّب الفلسطينيون كل أشكال الكفاح الوطني المتاحة ضد الاحتلال (الانتفاضة السلمية، المفاوضات والانتفاضة المسلحة)، من دون أن يتمكّنوا من تحقيق غاياتهم النهائية في الخلاص من الاستعمار الصهيوني، وإقامة دولتهم المستقلة، ليس لأسباب ضعف ذاتية فقط، وإنما لشدة الخلل في ميزان القوة، الأمر الذي يدفع بالضرورة الموضوعية إلى اجتراح شكل كفاحي جديد، حتى لا نقول نسخة جديدة،

ربما آن أوان كتابة نصها الآن، في غمرة الاحتجاجات الشعبية الراهنة ضد الإعلان الأميركي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ومع أن الانتفاضة لا تتم بقرار مركزي، ولا بكبسة زر، إلا أنني أحسب أن هذه هي اللحظة التاريخية المواتية التي ينبغي الإمساك بها قبل أن تفلت من بين الأيدي، وتتبدّد الفرصة الملائمة لإطلاق انتفاضة ثالثة طال انتظارها، على أن تكون مختلفة عن سابقتيها، من حيث المفهوم والشكل والأدوات والخطاب، وربما القيادة الميدانية، فليس من المنطقي إعادة إنتاج انتفاضة جديدة بالشعارات القديمة ذاتها، وبالأساليب غير المنتجة إياها، لعل ذلك يحقق ما عجزت الانتفاضتان السابقتان عن تحقيقه.

نقول ذلك تحت ضغط المشاهد غير المريحة الواردة من الأرض المحتلة، وفي مقدمتها كثرة الأعلام الفصائلية، وقلة عدد المتظاهرين في نقاط الاشتباك مع القوات الإسرائيلية. إذ باستثناء أيام الجمعة، تبدو الصور المبثوثة من عين المكان أقل من التوقعات، وأدنى بكثير مما كان عليه الحال أيام هبة القدس ضد البوابات الإلكترونية في الصيف الماضي، الأمر الذي لا يدعو إلى التفاؤل حقاً، ولا يبشر بإمكانية استقطاب الجماهير زرافاتٍ إلى الشارع مجدّداً، اذا استمر الوضع على ما هو عليه خلال الفترة القصيرة المقبلة.

ومع أن الصورة من غزة مختلفة من حيث الحجم والاندفاع والكثافة، إلا أن صورة المتظاهرين قرب الحاجز الحدودي تبدو أقرب إلى فشّة الخلق، يقوم بها أسرى داخل المعتقل الكبير المقام في الهواء الطلق، يعبرون فيها عن تماثلهم مع أشقائهم في الضفة الغربية، حيث ميدان المعركة الأساسية، ويدفعون من دمائهم ضريبةً وطنيةً بلا طائل، طالما أن قوات الاحتلال خارج الطوق الشائك آمنة مطمئنة، تطلق النار على فتية ممتلئين حماسةً وعفوية، وترديهم بدم بارد وبسادية مفرطة، من غير أن تتعرّض لمساءلة قانونية أو أخلاقية.

وليس من شك في أن الانتفاضة، بمفهومها الكلاسيكي، تعني ضحايا وتكلفة باهظة، وخسائر بشرية ومادية، واضطراب حياة، الأمر الذي قد لا تستجيب له قطاعات شعبية عريضة، من خارج فئة الشباب الفائض بالحيوية، وهو ما ينبغي معه إبداع شكل كفاحي يتسع لمشاركاتٍ واسعة، من الرجال والنساء والطلاب، وغيرهم من الناس غير القادرين على إشعال النيران في الإطارات، وإلقاء الحجارة، وليس لديهم

أيضاً جرأة الاشتباك مع جنود مدججين بالسلاح والأحقاد في النقاط الساخنة، ومن ثمّة تحمل تبعات المواجهات الثقيلة وأوزارها.

في النسخة الكفاحية الخامسة، التي نحن بصددها اليوم، ينبغي تجنب اللعب في ملعب القوة العسكرية المجرّدة التي تفضّله إسرائيل، والعمل بدل ذلك على جرّها إلى حيث يمكن التفوق عليها أخلاقياً وسياسياً، لتحطيم صورتها الخارجية، وتشديد عزلتها الدبلوماسية. فماذا لو تم مهاجمة حواجز الاحتلال بمسيراتٍ سلمية، تعزف فيها الموسيقى بدلاً من رمي الحجارة، ويدبك فيها الشباب وترقص خلالها الشابات بتلقائية، عوضاً عن إشعال الإطارات؟ وماذا لو جرى ذلك كله تحت رقابة المراسلين وكاميرات شبكات التلفزة العالمية؟

ولعل الفعالية التي جرت على ميدان المنارة في رام الله، أواسط شهر ديسمبر/ كانون الأول الجاري، وما تخللها من مظاهر احتجاج سلمية لا سابق لها، قوامها الرقص والغناء وقرع الطبول وما إلى ذلك، تقدم نموذجاً مناسباً لاجتراح نص كفاحي جديد، يعيد إلى الأذهان النص الحجري الملهم في الانتفاضة الأولى، تكتبه هذه المرة قوى مدنية من خارج الإطار الفصائلي، لديها الإصرار على تجنب أخطاء الماضي، والرغبة في الاشتراك بانتفاضة سلمية، عبر أدوات نضالية مختلفة، وملائمة لقدراتها المتفاوتة بتفاوت القطاعات الاجتماعية، التي لا تجيد كلها إلقاء الحجارة، ولا تستطيع دفع كلفة فوق طاقتها الإنسانية.

إذ بحسب التقارير الصحافية، ومنها تقرير في "العربي الجديد"، انطلقت في رام الله وفي غيرها من مدن الضفة الغربية، على نحو منسق سلفاً، من قوى المجتمع المدني، وبتوقيت واحد متفق عليه مسبقاً، سلسلة من الفعاليات الشعبية المماثلة، تحت مسمى "ضجيج"، امتدت إلى غزة وكندا وتركيا وفرنسا وألمانيا وسويسرا ولبنان والمغرب وتونس والجزائر، لإحداث ضجيج متزامن على أوسع نطاق ممكن، وكسر حالة الصمت الدولي الراهنة، باستخدام كل وسائل رفع الصوت المتاحة، بما في ذلك قرع الطبول والصفارات وأدوات الطبخ المنزلي والعزف والأهازيج الفلسطينية، وكل ما من شأنه التشويش على دونالد ترامب.

خلاصة القول؛ إن النسخة الكفاحية الخامسة، وهي قيد الكتابة الآن على ما يبدو، هدفها تقليل الخسائر إلى أبعد حد ممكن، وإدامة الفعاليات الشعبية إلى أطول وقت متاح، عبر اللجوء إلى أدوات نضالية رشيدة، تكبح جماح احتلال متوحش وسادي، لا يتورع عن القتل بدم بارد، على غرار فعالية الضجيج المشار إليها آنفاً، وغيرها من فعاليات المواجهة بالقوة الناعمة، مثل قطع طريق المستوطنين بالمسيرات والرقص

الشعبي، والصلاة على الأرصفة، والتظاهر ليلاً بالمشاعل، وإقامة الأعراس في الميادين، وما إلى ذلك من وسائل سوف تتفتق عنها القريحة الشعبية المبدعة، من دون أدنى ريب.

تم بحمد الله